بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة

قال الشيخ الامام العالم الفاضل الاوحد الاكمل ابو عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر المالكي رحمه الله تعالى آمين

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين الكلمة لفظ وكلم لمعنى مفرد فقوله لفظ تشمل الكلمة وغيرها لان اللفظ ما تلفظ به وضع لمعنى او اعم او وضع لمعنى يحرج عنه المهملات لانها لم توضع لمعنى وتحترز به عن الاشارة وعند الاصابع وشبههما وقوله مفرد احترازا من مثل غلام زيد فانه لفظ وضع لمعنى لكنه مركب وهو مسبة الغلام الى زيد على ما اخرجه الدخل الكلام في حد الكلمة وهما حقيقتان مختلفتان وقوله او هي اسم وفعل وحرف يعني ان انواعها ثلاثة والدليل على انحصارها كذلك انها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول وهو ما يدل على معنى في نفسه اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الاول الاسم وان اقترن فهو الفعل فقد علم بهذا الحصر ان انواعها ثلاثة لا تخرج عن ذلك وقد علم بذلك حد كل واحد منها لان الاقسام الصحيحة انما تنفصل باعتبار ما تختص به عن اخواتها وحد الكلام يصلح ان يكون فصلا لها وقوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد فما تضمن كلمتين يشتمل الكلام وغيره لان قولك غلام زيد وفي الدار كلمتان وليس كلاما وقوله بالاسناد لتخرج ما ليس بكلام ويعني بالاسناد نسبة احد الجزءين الى الآخر الفائدة التي يحسن السكوت عليها والاسناد من الاسمين او في فعل واسم الآن وضع الاسم ليسند ويسند اليه ووضع الفعل ليسند ولا يسند اليه ووضع الحرف لمعنى في غيره لا ليسند ولا ليسند اليه والتركيب العقلي انما يتأتى على ستة اسم واسم وفعل واسم وفعل وحرف وفعل وفعل وحرف وحرف وحرف وبقيت منها ابنائي ان يكون كلاما فما سوى الاثنان اسمان وفعل واسم فاما الاسم والحرف فلا يستقيم لما المسند اليه لكون الحرف غير صالح لاحدهما والفعل والفعل لا يستقيم منهما كلام لعدم صلاح ان يكون مسندا اليه اذ كل واحد منهما لا يصلح لذلك والفعل والحرف بعد والحرف

الاسم يعود الى الصير او الى ما

الاسمين او في فعل واسم فالاسم ما دل على معنى في نفسه وقوله دل على معنى يشمل الكلمات كلها وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله غير مقترن بجزء الفعل وقوله بأحد الازمنة الثلاثة لم يقتصر على قوله غير مقترن احترازا من الفعل والصبوح فانه لو اقتصر عليه لخرج عن الحد وهو منه لانه من قبيل الاسماء وهو دال على معنى في نفسه ولكنه مقترن بزمان فلو قيل غير مقترن لخرج ان الصبوح يدل على شرب في اوائل النهار والفعل يدل على شرب في اخر النهار وذلك شبيهان من الاسماء ومقيد باحد الازمنة الثلاثة ليخرج غير مقترن بالزمان فليس مقترنا باحد الازمنة الثلاثة التي هي الماضي والحاضر والمستقبل فاذا الاخرج الا المقترن باحدها وهو غير مقترن باحدها فلا يخرج فيتم للحد ما اوردناه وقد اورد على هذا الحد الفعل المضارع من نحو يقوم ويقعد فانه يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لكون وضعه مشتركا فيها على المذهب الصحيح اذا كان الغبوق والصبوح داخلا في الحد لكونه لا يختص باحد الازمنة الثلاثة معينا فلا يدخل هذا في الحد لكونه انما دل على احد الازمنة معينا واذا دخل في الحد بطل كونه حدا لان الحد ما ليس من المحدود فيه والجواب عن ذلك بعد تسليم كونه مشتركا انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة على التحقيق باعتبار الوضع فان الواضع لما وضع الفعل المضارع الا دال على احد الازمنة ابدا واللبس انما حصل عند السامع لكون اللفظ يطلق على احدهما وعلى الاخر اخرى والاشتراك عيب في الوضع واحدها دلالة الغبوق والصبوح فانه لما وضع قطعا الاعلى احد الازمنة الظهور وانما اشتراك لبس لبس في الدلالة على احد الازمنة كذا قاله مقوم وتعقب فوجب دخول باب الغبوق والصبوح وخروج باب المضارع واشكل من هذا الاعتراض اسم الفاعل في مثل قولك زيد ضارب عمرا وافاده مفهوم منه الدلالة على احد الازمنة وان كانت دلالته مشتركة فليصح خروج ضارب عن الحد لانه دال على احد الازمنة وان كانت دلالته مشتركة الجواب عنه كما تقدم ان انما هو بالوضع لمعنى في نفسه زمان في اصل وضعه وانما عرضت فيه دلالة الزمان في بعض صوغ فاعله بدليل قولهم زيد ضارب امس فدلالة الفاعل على زمان البتة ولو كان موضوعا للزمان لم ينقل عنه كما ينقل الفعل عن دلالته على الزمان

واما ان واخواتها فان وان ولكن وكان حشوها الواحد ما سماه النون شبيهاً بالفعل من الوجه الذي شبهت به في العمل وحذفها كراهة اجتماع النونات واذا كانوا قد جوزوا الحذف في مضمر يليق مع كونه فعلاً فلان يجوز في اني اولى واما ليت نحتار زيدها للاسم لفقدان الاسم المتصف جواز حذفها لان في اخرها وجاز حذفها مشبهاً لها لانها منها ومن وعن وقد وقطنا في باب نون الوقاية ما امر وعن فلكونها على حرفين يسكن على السكون محفوظ على بنا لهما ان دخلها الكسر كما حوفظ عن الفعل ان يدخله الكسر وقد وقط مثلها في لم ولم على جزم من وان كانا اسمين وعكسها لعل يعني عكس ليت لان المحتاج في لعل الحذف واما احتيج في لعل الحذف من حيث ان من لعل النون واللام الاولى ليس منها وبين الباقية الآخرة مع شبهها بالنون فكرهوا ذكر فاحبوها في الاكثر على احدى لغتي احواتها قال وسوسط بين المبتدا والخبر هل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا يسمى فصلا الى اخره اي يعني انه يكون صيغة هذا الضمير مع وجود العوامل اللفظية في المبتدا والخبر وعدمها كقولك زيد هو المنطلق وكان زيد هو المنطلق وقوله صيغة مرفوع تنبيه على انه لم يتعين ان يكون ضميراً الى ما هو صيغة بجوز ان يكون ضميراً وان يكون غير ضمير على ما سيأتي وقوله مطابق للمبتدا يريد ان كون مفرداً مذكراً اذا كان هذا المتوسط على صيغة المفرد المذكر ولذلك الموتث والمثنى والمجموع ولذلك ان قدر الاول متكلماً او مخاطباً او غائباً لقولك ان الزيدين هما العالمان وان الزينبات هن العالمات ولذلك انا نحن القائمون والكن انتن العالمات وسمي فصلا عند المتاخرين لانه فصل بين كون ما بعده خبراً ونعتاً لانك اذا قلت زيد منطلق جاز ان يتوهم السامع ان المنطلق صفة لمبتدا الخبر وجاز ان يتوهم انه خبر فاذا قلت هو المنطلق تعين للخبر فصار زيد هذه الصيغة هي التي فصلت بين الخبر والنعت وعبارته للخبر وتسميه الكوفيون عماداً لانه اعتمد عليه في هذا المعنى والفصل اخص من كل ما وضع للفصل واعتمد به

وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلا فخرج بسمته فصلا اولى المخصوصة قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة لانه اذا لم يكن معرفة لم يشبه ليس فلم يحتج الى ما بعد الفصل اذ ليس في زيد منطلق انه خبر وانما اجروا الفعل من كونه يطلب المعرفة لما كانت من قبيلة مقام اللام فتركته منها ولذلك لم يحفلوا ببقاء ما اختصت به اجروها مجراها والا فالبين ان لا يكون الفصل فيه وقوله ولا موضع له عند الخليل المعروف من قول الخليل انه لا موضع له من الاعراب وبعض النحاة من يزعم ان له موضعاً من الاعراب وهي مبتدأ على انه حرف او ضمير فان قلت انه حرف وضع للفصل وتغيير صيغة من المبتدا الذي في المعنى جاء تغير صيغة حرف الخطاب في قولك ذلك وذاك وذاكما وذلكم ولكن وان كانت حروفاً فانها اجريت مجرى الاسماء فالموضع له من الاعراب لصيغة من الحروف والذي بين انه حرف انه لو كان اسماً وقد وقع مركباً فلا بد ان يكون موضعه موضع اعراب كالضمائر ولكان موضعه موضع اعراب لم يخل اما ان يكون بانياً ومستعملاً او كلاهما غير مستعمل اما السعة فلا نه لو كان بنا لا اختلف باختلاف المتبوع وهو لا يختلف ولو كان مستعملاً لوجب ان يكون مبتدأ او لا مستعملاً لان ما بعده يكون منصوباً لقولك كان زيد هو المنطلق ولوكان مبتدأ لمنع رفع ما بعده بالخبر واما بعض النحويين فيقول هو ضمير له موضع من الاعراب وبحثا مما تقدم ان يكون بنا ويجب عن قولهم انه نون تابعاً لاختلاف المتبوع بدليل ان ذلك مخصوص بغير الماكيد بالضمير واما الماكيد بالضمير فلا يكون في غير هذا الا لاصبعة الضمير المرفوع وان اختلف المتبوع لقولك مررت بكما انت وبه هو وبنا نحن ولذلك ما اشبهه واذا كان كذلك فلا يستبعد ان يكون بانياً على ذلك المخرج ظهور صيغته في الضمائر واختلافها باختلاف ما يتقدم عليها قال وبعض العرب تجعله مبتدأ هذا واضح ويكون قد اخبر عن الاسم الاول بالجملة الاسمية وهو الضمير وما بنت اليه فيقول كان زيد هو المنطلق وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هو الظالمون وشبهه قوله

سلمته واذا كانت حرفا غير متعلقة وقد جعلت ذلك مانعا في على للكسائي في حاشي
وعدا وخلا في الجواب اما لم بعد حاشي في مثل قولك حاشا سيبويه ولا عدا في قولك عدا زيد
ولا خلا في مثل قولك خلوني فان الملازمها مانع من عدها لاختلاف حروفها وانما عددنا
حاشي وعدا وخلا الواقعة في الاستثناء لما استعرف تصرفا لا تعال اشبهت الحروف
فلم تعمل لانها اصل واذا كان لا يستعمل اذا اشبه الحرف لم يكن لا تعمل اصلا فلتعمل احد
ثم قال فمن للابتداء والسين الى اخره قال الابتداء تعرف تما تصلح له انما كقولك شربت
من البصرة لانه يصلح ان يقول الى بغداد وقد جي في بعض المواضع مستعدة فيها لانها
لعدم العضد البين ونوفرا لحرص لمبتدا منه كقولهم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
واما السين فكقوله فاحسنوا الرحيل من الاوثان وتعرفها بان تحل مكانها الذي
ينتسم المعنى لان المعنى فاحسنوا الرحيل الذي هو وثن والبعض كقولك اخذت
من الدراهم وتعرفها بانك لو جعلت مكانها بعض لاستقام المعنى وزايده في على الوجوب
كقولك ما جاني من احد تعرفها بانك لو وحدتها لنفي اصل المعنى على حاله كقولك ما جاني
احد وقد خالف الكوفيون ولا خفش وقالوا الجوز زيادتها في الواجب واستدل
لو امثل قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا قليلا بعد في ان يغفر بعض الذنوب
لقوم وحبسها لقوم ولو سلمنا ان قوله يغفر الذنوب جميعا عام في جميع هذه الامة
فليس قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لهذه الامة وانما هو خطاب
لقوم نوح ولا يلزم من غفرانه لهذه الامة جميع الذنوب غفرانه لقوم نوح جميع الذنوب
واما قوله قد كان من مطر محتمل ان يكون المعنى قد كان شيء من مطر اما للتبعيض
واما للتبيين ولا يتبين مثل هذا الا اصل مع هذه والمحتملات وقوله والى الاسماء
الى اخره اختلفوا في حتى يعمل ما بعده في الاسماء فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها
الا بحار او فصل ما بعده في الدخول فلا تستعمل في غيره الا بحار او فصل مشركة فيها

وفصل ان كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها لم يدخل وان كان من جنسه دخل والمذهب
الاول ودوجوب غسل المرافق والدليل على القول الاول الوجوب على هذا المذهب ليس ما جود
من الاكد وانما هو ما جود من سائر صلى الله عليه وسلم قوله وحتى لذلك يغني انها تعني
الا انها لا انها عاجز في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها كقولك اطلبنا لسكة حتى راسها
وسمت الدار حتى الصباح والمعنى كل الراس ودوم الصبح ومختصر الطاهر ولا فيها اختاره
كانيا لا ليدخلا في المذكور والذي يدل على امتناعها انها مستعملة كذا في الانتقال الى ولو
كان ذلك حاصلا لوقع ولو وقع لقبل مع دقوم المتمرسين والسامعين وحكمة ترك استعماله
كراهة لبس الغرض مع الاستغناء عنه بالي لانهم لو قالوا واخناه حالوا باب
الالتباس التي لا اصل لها وانما اذا اتصل بالمضمر ملتبس بالعلي والى ولدي في قولهم علك
والكن ولدنكل ولو قلبوها ما خالفوا العاهد الاصليه فان المضمر لا يعم الكلمة وجنه
المبرد انها حرف كالي تدخل على المضمر مثلها والجواب ما قدمناه قوله وفي الطرفية
لقولك جلس في الدار وفي المسجد ولذلك تقدر الطرف بها ويعني على قليل ومنه قوله لاصلبنكم
في جذوع النخل وقد فصل انها على بابها وانما قصد المبالغة في الاستقرار فاستعملوا احرف
الظرفية لذلك قوله وما الصاق لقولك مررت بزيد اي التصق مروري بالمكان الذي
يليه والاستعانة لقولك لنسج العلم والمصاحنة لقولك اسنري الفرس بسرجه
والمجاورة والمقابلة لقوله بعت هذا بهذا وللسببية لقولك خرجت بزيد وللظرفية لقولك
طنب به وجلست بالمسجد وزايده في الاسهام وفي النفي قياسا لقولك هل زيد قائم
وما زيد قائم وفي غيره سماعا لقول الشاعر في حسبك زيد والنهي بحسبك زيد والنهي بحسبك
قوله واللام للاختصاص لقولك جاءني اخ لزيد وغلام له وللتعليل كقولك جئتك لتسقيني
والتبين ولا كما سكن الراء وقوله بمعنى عن مع القول يعني في مثل قوله تعالى وقال
الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا لكم ما سبقونا اليه ولم يرد انهم خاطبوا الذين امنوا